

الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء كمقاربة للاتحاد الإفريقي في تعزيز الديمقراطية

The African Peer Evaluation Mechanism as an African Union approach to promoting democracy

أميرة حمداش

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، Etudesup091@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/ 12/31

تاريخ قبول النشر: 2024/ 11 /27

تاريخ الإستلام: 2024/07/23

ملخص:

منذ الإعلان الرسمي عن مبادرة النيباد خرجت العشرات، إن لم يكن المئات، من التحليلات والكتابات على المستوى الفردي والمؤسسي لتحليلها، وقد تراوحت هذه التحليلات بين من يرى أنها مشروع لشراكة جديدة داخلياً وخارجياً يحمل من الواقعية السياسية ما يبشر بنجاحه، ومن يرى أنها ليست سوى تجسيد لما تعانيه القارة من استعمار جديد. ويركز هذا المبحث بشكل أساسي على التحليلات المتعلقة بالحكم الرشيد ومراجعته عن طريق آلية مراجعة النظراء، وعلاقته بدور الدولة والإطار الفكري العام للمبادرة. أما عن الرؤية الإفريقية لآلية مراجعة النظراء، والمكلفة بمراقبة وتقييم الحكم الرشيد في الدول الإفريقية، فإن العديد من القضايا والأسئلة تثار حول آفاق هذه الآلية، ومدى مساهمتها في تدعيم الحكم الرشيد في دول القارة

الكلمات مفتاحية: الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء؛ الاتحاد الإفريقي؛ تعزيز الديمقراطية

Abstract:

Since the official announcement of the NEPAD Initiative, dozens, if not hundreds, of analyzes and writings have been published at the individual and institutional levels for analysis. These analyzes have ranged between those who see it as a project for a new internal and external partnership that carries political realism that heralds its success, and those who see it as nothing more than an embodiment of what the continent is suffering from as a result of new colonialism. This study focuses mainly on analyzes related to good governance and its review through the peer review mechanism, its relationship to the role of the state and the general intellectual framework of the initiative. As for the African vision for the peer review mechanism, which is charged with monitoring and evaluating good governance in African countries, many issues and questions arise about the prospects of this mechanism, and the extent of its contribution to strengthening good governance in the countries of the continent.

Keywords: African Peer Evaluation Mechanism; the African Union; Promoting democracy.

1. مقدمة:

انتهجت الدول الأفريقية وعلى غرار باقي الدول النامية مجموعة من الاستراتيجيات لتعزيز المبادئ العامة للديمقراطية والحكم الرشيد على النحو المنصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي مما تطلب انشاء عددا من المؤسسات والأدوات والعمليات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والذي من شأنه إيجاد الحلول المناسبة من أجل تعزيز الديمقراطية في القارة الأفريقية في ظل الأنظمة الاستبدادية السائدة في القارة، والانتهاك الخارق لحقوق الانسان. شمل ذلك إطلاق برلمان العموم في أفريقيا، نظام المحاكم، لجنة حقوق الانسان والشعوب وفي نفس السياق ووفقا لمنهجية علمية قائمة على تحديد الأهداف والمبادئ ومن ثم المحددات المختلفة للحكم الرشيد في التصور الأفريقي استحدثت مبادرة النيباد ميكانزيم التنفيذ المتمثل في الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء من أجل تقييم برامج الدول الأفريقية، والتي اعتبرت آنذاك تصورا جريئا من قبل الأفارقة بالنظر الى الواقع الأفريقي. خاصة ان هذه الآلية استحدثت خصيصا من أجل النهوض بالدول الأفريقية وإرساء الديمقراطية وحقوق الانسان وضمان الحريات الفردية والجماعية وتحقيق الحكم الرشيد والمساواة بين كافة المواطنين اذ تعتبر الآلية الأفريقية أداة للتقييم تهدف إلى تعزيز نظرة الاتحاد الأفريقي والقيم المشتركة للحكومة الديمقراطية والتنمية المستدامة والشمولية، ومن خلال عملية للرصد الذاتي من قبل البلدان والاستعراض من قبل الأقران، تهدف الآلية الأفريقية إلى تعزيز السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المتين، والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي على مستوى القارة.

لذلك تتساءل اليوم بعد مرور حوالي 20 عاما من استحداثها عن مدى فعالية ودور التقييم من جهة وعن بناء الدولة الأفريقية والاندماج الأفريقي المفترض وهل نجحت هذه الآلية في تحقيق أهدافها المعلنة، وللإجابة على هذه التساؤلات ستضمن هذه الورقة البحثية مناقشة النقاط التالية:

*فيما تكمن الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء وما مدى ناجعتها كمقاربة للاتحاد الأفريقي في تعزيز الديمقراطية؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء كاستراتيجية أفريقية من شأنها إرساء وترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد في الأنظمة الأفريقية في ظل التطورات والتغيرات والرهانات الحالية التي يشهدها العالم عامة والقارة الأفريقية على وجه الخصوص.

محاور الدراسة: لدراسة الموضوع سيتم التطرق لمجموعة من المحاور الأساسية وهي:

المحور الأول: سياق الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء.

المحور الثاني: الهيكل التنظيمي للآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء.

المحور الثالث: الأسس والمعايير التي تعتمد عليها الآلية للتقييم.

المحور الرابع: نقاط الضعف الآلية الأفريقية من قبل النظراء.

2. السياق العام لنشأة الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء

تطلب النهوض بالقارة الأفريقية أخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل الأساسية (وجود مساحة جغرافية تشكل إقليم، توفر الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة الى انشاء مؤسسات وهياكل قاعدية بما معناه أن على السلطات الأفريقية ان تمنح نفسها الوسائل اللازمة لتحقيق نمو اقتصاد وذاك من خلال امتلاك أدوات للرصد والرقابة والتي تسمى من قبل أنصار التنمية بالمراقبة والتقييم.

فالنظر الى الوضعية الاقتصادية المقلقة للدول الأفريقية التي كانت تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار كان من الضروري البحث عن تدابير وحلول جريئة من أجل تجنب الركود الدائم. فجاء التفكير المبدئي للقادة الأفارقة في إطار هيئات فوق وطنية شارك فيها مسؤولين رفيعي المستوى من البلدان الأفريقية أين تم الاتفاق وبالإجماع على انشاء الية مرنة للتقييم وذلك من أجل ربط الاقتصاد الوطني الإفريقي بالتحديات المعاصرة.

2.1 مفهوم الآلية الأفريقية من قبل النظراء:

ولدت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء من خلال مبادرة النيباد الذي يعد تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكذا الالتزام بالحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الانسان من بين أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا الأخير. هي الية انشأتها الدول الافريقية لتقييم التجارب والاستفادة من تقييم الأقران، تستند هذه الأخيرة في مسار عملها على بيان قمة الاتحاد الإفريقي عام 2002 تحت قرار رقم 57/7 الذي يخص الديمقراطية والحكم الرشيد. ففي إطار الاتحاد تعتبر الآلية الهيكل التشغيلي أين تعمل هذه الأخيرة كوكالة منفذة لمبادرة النيباد، تتمثل مهمتها في التأكد من أن سياسات الدول المشاركة تتوافق مع القيم المتفق عليها في مجالات التدخل الأربعة المحددة والتي تم تحديدها في هذه الحالة ب: الديمقراطية والحكم السياسي، حوكمة الشركات بالإضافة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية¹.

يمكن أن تعرف كذلك على أنها الفحص والتقييم المنظم لأداء دولة معينة من طرف دولة أخرى بهدف دعم قدرتها على صياغة سياسات ناجعة والامتثال بتأسيس معايير ومبادئ متفق عليها. تهدف الآلية الى تقاسم التجارب والخبرات وكذا تحديد موطن النقص وتقييم الاحتياجات في مجال تعزيز القدرات. تختص

الألية بمجالات الديمقراطية والحوكمة السياسية والحوكمة الاقتصادية والإدارة وكذا التنمية الاقتصادية والاجتماعية².

2.2. الهيكل التنظيمي للألية الأفريقية من قبل النظراء:

1. الإدارة التنفيذية: تعتبر أعلى هيئة لاتخاذ القرارات، يضم رؤساء الدول والحكومات للبلدان المشاركة في الألية ويقوم بالعديد من المهام أهمها:

- تعيين مجموعة من الشخصيات البارزة للتقييم وكذا الرئيس.
- تبليغ التوصيات لرئيس الدولة التي خضعت لعملية التقييم.
- حث شركاء التنمية على دعم توصيات الألية عن طريق تقديم الدعم التقني والمالي.
- تقديم التمويل الازم للألية.
- وضع الإجراءات والقواعد اللازمة لسير الهياكل الأخرى للألية³.

2. مجموعة الشخصيات البارزة: مجموعة الشخصيات البارزة للتقييم (MAEP PANEL) تتكون

من 9 شخصيات إفريقية بارزة ذات كفاءة عالية، يتم تعيينها من طرف منتدى الألية لمدة 4 سنوات، تتول هذه المجموعة تعين أعضاء بعثات الألية، وتراقب عملها، وتحضر خلاصة التوصيات التي تحملها للمنتدى.

3. الأمانة: هي امتداد لألية النيباد، تقوم بتوفير الدعائم التقنية والإدارية بالإضافة الى المهام التالية:

- تأسيس قاعدة معطيات حول محاور التقييم؛
- تقديم توصيات مجموعة الشخصيات البارزة حول تشكيل الفرق ومقدار الحاجة الى توظيف الخبراء،
- تحضير وثائق قاعدية لتسهيل عملهم؛
- وضع رزنامة وتنظيم زيارات التقييم
- التنسيق بين الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة؛
- تنظيم شبكة معلومات حول مختلف القطاعات لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء.

4. بعثة الألية : تتضمن الأعضاء المعينين من طرف مجموعة الشخصيات البارزة باقتراح من الأمانة،

وتتضمن:

- عضو من مجموعة الشخصيات البارزة رئيساً؛
 - مكلف بمهمة من أمانة الآلية وعضو من أمانة الأمر إن اقتضى الأمر؛
 - ملاحظ من كل منظمة شريكة شاركت في العمل التحضيري؛
 - عضو أو أكثر من الخبراء الأفارقة؛
 - عضوين ممثلين لدولتين مشاركتين في الآلية إن أمكن.
- وبهذه التشكيلة تقوم بعثة الآلية بتنفيذ مهام التقييم المتعلقة بالحوار الأربعة: الديمقراطية، الحكم السياسي، الاقتصاد والمؤسسات⁴.

3. الأسس والمعايير التي تعتمد عليها الآلية للتقييم:

1.3 الأسس والمعايير

باعتبار أنه لقياس مستوى التقدم المحرز من طرف دولة معينة في مجال الحكم الراشد، تعتمد الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء على أربعة (04) معايير عامة في تقييمها للدول الأعضاء وردت فيما يعرف بوثيقة التعاهد العالمي لأحياء أفريقيا وتم بلورتها من طرف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

1 - الديمقراطية والحكم الراشد: أوردت وثيقة التقييم الذاتي للآلية أن الديمقراطية ضرورية لاستغناء عناصر حلحكم الراشد في باقي المجالات) الإدارة الاقتصادية، حوكمة الشركات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (لأنها تضمن الحقوق الأساسية للأفراد وتشكل قاعدة لتقليص الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، الهدف منها هو:

- تقليص كل من النزاعات الداخلية وكذا النزاعات بين الدول التي تؤثر سلباً على سير عجلة التنمية، تعزيز سيادة القانون والشفافية.
- حماية الحقوق الفردية والجماعية.
- ضمان استخدام كل سلطة لسلطتها الكاملة بما يضمنه الدستور من خلال احترام الفصل بين السلطات الدستور.
- تعزيز حقوق المرأة، وضمان وجود آلية الرقابة والمساءلة من خلال مكافحة الرشوة في المحيط السياسي.

2 - الإدارة الاقتصادية: تضمنت وثيقة معايير ومحددات التقييم من قبل النظراء أربعة عناصر لقياس الحكم الراشد تتمثل فيما يلي:

- ترقية سياسات الاقتصاد الكلي.
- وضع سياسات اقتصادية شفافة تنبؤية ذات مصداقية قائمة على التسيير السليم للمالية العمومية.
- مكافحة الرشوة وتبييض الأموال .
- تسريع الاندماج الجهوي والذي يعتبر حاسما لخلق تنمية متكاملة لأفريقيا.

3 - حوكمة الشركات: يركز هذا المعيار على تبيان دور الدولة في توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات. وخلق أقصى تقارب بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. وقد حددت وثيقة معايير محدّدات التقييم خمسة أهداف لحوكمة الشركات⁵:

- ضرورة خلق محيط ملائم وإطار قانوني فعال للنشاط الاقتصادي.
- التأكد من تصرف المؤسسات كمجموعات جيدة من المواطنين محترمة حقوق الانسان ومحتملة المسؤولية الاجتماعية وديمومة البيئة.
- ترقية اعتماد قواعد أخلاقيات العمال في مجال تحقيق أهداف المؤسسات.
- ضمان معاملة جميع الشركات وأصحاب المصلحة بأنصاف وعدالة.
- خلق شروط محاسبة الشركات والمسيرين.

4- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يعتبر البعد الاجتماعي الاقتصادي من أهم أبعاد الحكم الراشد لما له من علاقة وطيدة بالسياسات العامة والتأثير على حياة السكان ونوعية الحياة والوفرة المادية وارتباط ذلك بدور المجتمع المدني واستقلاليته، وتتمثل الأهداف الرئيسية في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية حسب وثيقة التقييم من قبل النظراء في:

- ترقية الاعتماد الذاتي وتعزيز القدرات من أجل تنمية مستدامة.
- تسريع الأهداف الاجتماعية الاقتصادية لبلوغ تنمية مستدامة والقضاء على الفقر.
- دعم السياسات وآليات تقديم الخدمات والمردودية في المجالات الأساسية للتنمية الاجتماعية.

- تمكين المواطنين خاصة الشريحة الفقيرة في المناطق الريفية من سهولة الوصول إلى الماء الشروب، الطاقة، تمويل الأسواق وإلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- المساواة بين الجنسين في السن والتعليم⁶.

2.3 مراحل مسار التقييم:

حيث ترسل الآلية باستبيان مفصل إلى البلد المقيم للرد عليه كما تقوم الأمانة العامة بدراسة حول أوضاع الحكم والتنمية في هذه البلاد، حيث يجب ضمان مشاركة النقابات والنساء والشباب بالإضافة إلى المجتمع المدني بكل شرائحه زائد القطاع الخاص في عملية التقييم، كما يتم اقتراح إطار زمني محدد لتنفيذ الإعلان بشأن الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحوكمة الشركات، أين تقدم الدراسة إلى الأمانة العامة والتي بدورها تقرر إذا ما كان يجب التعمق في أمور معينة أم لا⁷.

وفي المرحلة الثانية ترسل الآلية بفريق استعراض للبلد يقوم الفريق بمشاورات واسعة النطاق مع أعضاء الحكومة والأحزاب والبرلمانيين وممثلي المجتمع المدني من (وسائل إعلام ونقابات وأكاديميين ورجال أعمال...)، ويتم في المرحلة الثالثة جمع مشروع التقرير استنادا على النتائج المتحصل عليها من طرف لجنة الاستعراض خلال زيارتها لذلك البلد، حيث تناق اللجنة مع حكومة البلد المعني لضمان دقة التقرير ومنح الحكومة فرصة للرد على النتائج التي تم التوصل إليها سابقا أين يتم طرح وجهات النظر خاصة بشأن كيفية تحديد أوجه القصور لكي يتم معالجتها ويضاف إلى التقييم أداء البلد فيه ومدى التزامه في تطبيق الالتزامات الواردة في برنامج العمل ومدى تطبيقه لأهداف الآلية وسيتم التطرق لنقاط الضعف وتقديم توصيات لبرنامج العمل النهائي⁸. أما في المرحلة الرابعة والأخيرة يقدم فريق الاستعراض التقرير النهائي وبرنامج العمل الذي أعدته الحكومة وترسل إلى الأمانة العامة وبعدها يقدم التقرير إلى المشاركين في المحفل من رؤساء الدول والحكومات للنظر فيه وصياغة الإجراءات التي تراها مناسبة وفي هذه المرحلة يتم تطبيق ما يسمى "ضغط الأقران" حيث تقدم الحكومات المشاركة كل المساعدة التي يستطيعونها وكذلك الجهات المانحة⁹.

4. نقاط الضعف المؤسسية للألية:

إن الطريق الذي سلكته القارة الأفريقية لتأكيد هويتها، مليئا بالمزالق وهذا منذ نشأتها وإلى يومنا هذا. تضم الألية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء اليوم 37 دولة، إلا أن تنفيذها يكشف على العديد من أوجه القصور والفجوات والعيوب التي وجب الحد منها، أين يرجع العديد من المحللون هذا الضعف المؤسسي للألية حيث تشكلت الألية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء من أسس قانونية تكون بمثابة إطار لتنفيذه أو كدليل في تطبيقه. لقد كان عملاً مشتركاً لمهارات أفريقية ومهارات من خارج أفريقيا. النقد الرئيسي الموجه إليها من هذه الناحية هو غياب جرد شامل لتحديد البعد الحقيقي للاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد الأفريقي الذي لا يزال في دولة ما قبل الرأسمالية. وإلى الرغبة في تطبيق مبادئ هياكل الدول المتقدمة في اقتصادات الدول غير المنظمة بعد تطوي على خطر الجمود والركود الدائم بسبب الفشل في السيطرة على دور العوامل المحفزة للنمو أو التنمية. يعود السبب الثاني إلى ثقل وزن الوصفات القانونية للألية حيث تم تصميمها بحيث يتم قبولها طوعاً من قبل الدول الأعضاء التي تقوم بالتقييم الذاتي وتجعل نفسها موضع تقدير من قبل أقرانها وتشترك في المبادئ المنصوص عليها وهي الديمقراطية والحكم السياسي والحوكمة الاقتصادية وحوكمة الأعمال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هذه المبادئ من وجهة نظر نظرية لها ما يبررها مع الأخذ في الاعتبار البيئة السياسية العالمية التي وضعت لها القوى العظمى قواعد يجب اتباعها والتي لسوء الحظ لا يمكن تكييفها بسهولة مع البلدان الأفريقية التي لديها نصف قرن فقط من الممارسة الليبرالية، وستجد العديد من البلدان صعوبة في تلبية هذه الشروط لقبولها في العضوية لأن الديمقراطية مهمة طويلة الأجل تتطلب ثقافة ديمقراطية يجب غرسها في السكان والقادة. فهو لا يُقرر، بل يُكتسب من خلال الممارسة، ومن خلال الانتخابات على جميع المستويات بالنسبة للبلدان التي عاشت في ظل دكتاتوريات طويلة الأمد.⁹ فإن الأمر يتطلب وقتاً وجهداً هائلين لاستيعاب المبادئ الديمقراطية.¹⁰ وسيكون تدريب المواطنين على الروح الديمقراطية ضرورياً حتى يعرف الجميع حدود حقوقهم والتزاماتهم قوة القانون التي يجب أن تكون لها الأسبقية على قانون القوة سواء بالنسبة لقوات الأمن أو للإدارة القضائية لأصحاب سلطة الدولة وكذلك للمجتمعات البشرية .

إن الحكم السياسي يوصي بالتسامح الذي لم يُدرج بعد في الأخلاق، ويفرض نظامية الانتخابات التي لم تطبق بعد، وتنظيم التصويت الشفاف والحر والديمقراطي دون إقصاء بأساليب مشبوهة، وقبول نتائج الانتخابات والظعن فيها، بالوسائل القانونية.

وتطرح حوكمة الشركات مشاكل هائلة، لأن بيئتها ليست منظمة بالكامل من خلال النصوص التنظيمية، وإدارتها لا تحترم اللوائح المعمول بها، وقليل منها يتبع تعليمات معاهدة منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية موصوفة ولكنها لا تحدد النظام الاقتصادي الذي تحدث فيه. وبما أن كل خيار اقتصادي أو نمط اقتصادي له نقاط قوة ونقاط ضعف، فإن الأمر متروك للسلطة السياسية في اختيار الوضع أو الخيار، لتبني الاستراتيجية المترتبة عليه. ويعود السبب أيضا إلى عدم توفر المهارات أذ أنه لا يمكن لآلية استعراض الأقران أن تنجح إلا إذا توافرت مهارات متعددة التخصصات، لأن العمل على مستوى كل بلد كثيف ويغطي العديد من المجالات التي تهم أعضاء المنتدى وأعضاء اللجنة في الوضع الحالي للموارد البشرية، لا تمتلك أفريقيا المهارات اللازمة للعمل في إعداد ملفات الآلية، فالتخصصات المختلفة نادرة ومع الأخذ بعين الاعتبار المجالات التي تراعيها الآلية، هناك حاجة إلى حوالي ثلاثين تخصصًا. إذا أردنا لتغطية غالبية مجالات العمل¹¹.

وعن أوجه القصور نذكر كذلك قصور العمل التشاركي بحيث أن نجاح السياسة الاقتصادية الوطنية بهدف النمو أو التنمية يعتمد على الجهات الفاعلة التي تنفذها واستبعاد أحد ممثليها الاقتصاديين يمكن أن يضر بعملية النشاط الاقتصادي، لأن كل واحد منهم له بصماته على النظام الاقتصادي كمنتج أو مستهلك. وعلى الرغم من أن مشاركة بعض الفاعلين في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الوطني ضئيلة، إلا أن مساهمتهم في القيمة المضافة الاقتصادية الإجمالية أمر ضروري. إن عملية النمو الاقتصادي أو التنمية تفشل إذا لم تمتد المشاركة في العملية إلى جميع الفاعلين الذين هم المهندسون الحقيقيون للنشاط الاقتصادي مثل المنتجين والمستهلكين والموزعين من حيث عددهم وأبعاد احتياجاتهم وفي تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، لوحظ انخفاض مشاركة السكان والسيطرة المحدودة على الهيئات الإدارية.¹²

السيطرة المحدودة على الهيئات الإدارية:

وتكشف دراسة تقارير الخبراء أن المؤسسات التي ستتولى قيادة العملية تعاني من مشاكل قيادية. ومع ذلك، فإن التزام الزعماء الأفارقة يشكل متغيرا أساسيا في تنفيذ الآلية. كما أن عدم مشاركة بعض المسؤولين يضعف المؤسسة علاوة على ذلك، يميل أعضاء المنتدى إلى إعطاء الأولوية لحل النزاعات والتنمية

الاقتصادية على الحكم، ونتيجة لذلك، يكون الحضور في اجتماعات الآلية الأفريقية لآسيا والمحيط الهادئ محييا للآمال بشكل منتظم عندما تقام أحداث كبرى أخرى في أماكن أخرى من العالم¹³.

ومن ثم تنشأ مشكلة فعالية الآلية لأن فريق الشخصيات البارزة يركز اهتمامه على اتجاه التقييمات حيث تكون الإرادة السياسية أكبر، ويؤجل تقييم بعض من أصعب الأنظمة وأكثرها تعنتا إلى تاريخ لاحق، مما يثبت كفاءتها عدم القدرة على مواجهة بعض أقرانهم.

كما تظهر عدم فعالية المنتدى أيضًا في التنفيذ البطيء لقواعد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران حيث يكون إعادة تشكيل الولاية الافتتاحية للفريق بطيئًا في التنفيذ. ومن الملح تحقيق هذه الغاية، لأن القيادة القوية، في ظل النزاهة والشفافية، سوف تشكل ضرورة أساسية للحفاظ على الثقة في هذه العملية التي تنطوي على إمكانات كبيرة.

الفشل العضوي للآلية الأفريقية للتقنين من قبل النظراء:

خلال إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كان صناع القرار السياسي يهدفون إلى أفضل عملية لإخراج القارة من حالة التخلف التنموي من خلال اقتطاع مكان لها في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتجنب الوقوع في استغلال استعماري جديد قريب من الاستعمار الجديد، بالاعتماد على القدرات الإنتاجية الداخلية¹⁴.

لقد علمنا التاريخ الاقتصادي أنه على الرغم من قرون من الاستعمار من قبل القوى الغازية والدول الصناعية، ظلت الموارد الطبيعية الأفريقية سليمة، مما أثار دائما المطامع الخارجية. وتتركز معظم المواد الخام الاستراتيجية لصناعة الطيران والصناعة الرقمية والصناعة الطبية في الأراضي الأفريقية.

كما أن الزعماء السياسيين الحاليين في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذين يريدون التعويض بسرعة عن الوقت الضائع، بدأوا في اتخاذ إجراءات اقتصادية كثيفة كما كان الحال مع الفصل الأخير وخطة لاغوس دون أي تعريف حقيقي للأولويات لأنه لا يوجد شيء يبرر الاختيار في المجالات الأربعة لتركيز الأنشطة: الديمقراطية، الحكم السياسي والحكم الاقتصادي، حوكمة ريادة الأعمال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمادًا عن استخدام المعاملات الفنية المطبقة على الإنتاج لزيادة القيمة المضافة للسلع والخدمات، وسياسة البحث لاكتشاف التكنولوجيا المناسبة لضمان تحسين الإنتاجية وعوامل الإنتاج؟، وبناء القدرات لاكتساب مهارات متعددة التخصصات، واستخدام الاقتصاد الذكاء من أجل وضع المعلومات العلمية في خدمة النمو الاقتصادي أو التنمية وغيرها.

إذا أردنا لأفريقيا أن تنجح في تحديها الجديد، يجب علينا أن ندعم الاستراتيجيات التي تعطي الأولوية وديناميكيات التعاون القطاعي (تخصص البلدان في إنتاج السلع التي يكون تخصيصها لها هو الأمثل) وديناميكيات التعاون الإقليمي (أسواق التوسع، وتقليل الإنتاج إلى الحد الأدنى). تكاليف الإنتاج وتقل السلع ورأس المال والخدمات). وتتمتع هاتان الاستراتيجيتان بمزايا تعزيز المكاسب الجماعية وتحسين التوازن بين التطورات الوطنية.¹⁵

أن أكثر ما يعيب على الآلية الأفريقية هو تخيلها لهماكل دون ان تضع لها المهارات اللازمة والمتخصصة، وعدم مراعاة الدور الأساسي للبحث العلمي في عملية الظهور (البحث الأساسي، البحث التطبيقي). وتعبئة الموارد الخارجية لتمويل أعمال التنمية، وفي الوقت نفسه، من خلال تعزيز الإنتاجية الوطنية، يمكننا توليد المزيد من القيمة المضافة والفائض الاقتصادي للنمو الداخلي.

إن الاقتصاد المكاني، الذي يهتم بتوزيع وتنفيذ الأنشطة الاقتصادية في الفضاء الذي من المفترض أن ينظم فيه الإنسان بيئته المعيشية، سيتعين عليه دفع القادة الأفارقة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للخطط الرئيسية لـ "التخطيط المكاني". وسيوفر هذا الأخير استجابة للتحديات المناخية، واستنزاف الموارد المائية، الضرورية لاستمرار الحياة على الأرض، ولتوزيع أفضل للمجتمعات البشرية في المناطق، وبالتالي حل مشكلة المساحة المعيشية.¹⁶

إن الاتحاد الإفريقي، من خلال إنشاء هيكلين متوازيين داخله، أحدهما يتعامل مع السياسة والآخر مع الاقتصاد، يخلق ازدواجية أكثر تكلفة من الاقتصادية، لأنه يمكن الانتماء إلى الاتحاد الإفريقي دون الانتماء إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية منذ العضوية. من الضروري أن تكون عضوا. وكان الحل الأمثل هو أن يصبح أي عضو في الاتحاد الإفريقي عضوا تلقائيا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبالتالي في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وسوف تنطبق الاستراتيجيات التي وافق عليها الاتحاد الإفريقي بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على جميع البلدان.

إن إدراك نقاط الضعف من جانب السلطات الأفريقية العليا، التي يتعين عليها أن تشجع التقييمات المستمرة للمؤسسات التي تم إنشاؤها، من شأنه أن يعزز التعديلات العضوية اللازمة لمنع النتائج من أن تكون مخيبة للآمال بشكل أكبر.¹⁷

الخاتمة:

لا يمكن القول بأن الرؤية الإفريقية للحكم الرشيد تطابقت تطابقاً كاملاً مع رؤية المؤسسات الدولية، وخاصة الليبرالية منها. فقد تجنبت الدول الإفريقية مناقشة وتضمن بعض الأبعاد والمؤشرات التي يمكن أن تكون موضع خلاف بين الدول الإفريقية، وهي في ذلك عكست خصوصية هذه النظم التي لازالت لا تتفق فيما بينها على قواعد اللعبة السياسية، وفي الوقت نفسه لم ترق إلى طموحات المحللين الأفارقة حول نمط الحكم المأمول في دول القارة. وهي، وإن استعانت بالنموذج الليبرالي الجديد، إلا أنها اختارت صيغته الأكثر اعتدالاً والأكثر توافقاً مع متطلبات التنمية الإفريقية.

ولذلك لا نستبعد أن تكون النياد بداية لصيغة توفيقية بين الدولة والقطاع الخاص تحتاج إليها القارة الإفريقية، فالنمط الذي يقوم على الدولة فقط غير مناسب للتنمية الاقتصادية، والاعتماد على السوق لا يضمن توزيع الموارد بشكل يحذ من الفقر. و المبادرة، و إن لم تقدم رؤية تفصيلية لنمط جديد من العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص إلا أنها يمكن أن تقدم إطاراً عاماً قدم المبادئ الأساسية التي يمكن أن تحكم هذه العلاقة، وهي في ذلك تطرح تحدياً أمام المحللين الأفارقة بالبعد عن طرح الأنماط الحديثة، الليبرالية منها، والراдикаلية، والاجتهاد لطرح نموذج لا يقوم على الاقتباس من تجارب ناجحة؛ فلا يستند بالضرورة إلى ليبرالية مأخوذة من الغرب، ولا دولة إنمائية مستندة إلى نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا، و لكن تقدم نمطاً لعلاقة متوازنة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لا تقوم على الاستقواء بالخارج من طرف تجاه الآخر، و تستفيد من الأخطاء السابقة.

كذلك فإن النياد من خلال ما اجتذبه من اهتمام ودعم دولي، حتى وإن اعتبره البعض محدوداً، فتحت الطريق أمام مناقشة شاملة لسياسة الدعم الغربي المادي والفني لقضايا الحكم في دول القارة الإفريقية على نحو ما طرح تقرير مفوضية إفريقيا الذي عرض على قمة الدول الثماني في اسكتلندا في يوليو 2005. فقد أكد التقرير على أهمية دعم قدرات الدول الإفريقية لصياغة برامج تنمية خاصة تناسب الاقتصاد السياسي لكل دولة إفريقية، وانتقد التوجه الدولي الذي ركز على دعم وحدات تنفيذ المشروعات التي تدعمها الدول المانحة والتي استحوذت في الغالب على الكفاءات الفنية الإفريقية بدلاً من دعم قدرات مؤسسات الدولة الإفريقية.

ولذلك أوصى التقرير بدعم المهارات والقدرات الفنية عن طريق دعم التعليم والمؤسسات التعليمية، والاستفادة من مهارات المهاجرين الأفارقة، ودعم بيوت الخبرة، وتوفير المحفزات التي تجذب المهارات للعمل في القطاع العام. وسوف تكشف فعاليات قمة اسكتلندا عن مدى استجابة الدول الصناعية لهذه الأطروحات. إذن فالتحليل الموضوعي البعيد عن الانحيازات الإيديولوجية للمبادرة يثبت أنها، كسابقتها من

للمبادرات، لها جوانب إيجابية كما أن لها جوانب سلبية. وفي النهاية فإن الأهم من ذلك هو أنها ليست مجرد مجموعة من الوثائق النظرية، ولكنها مبادرة للتنمية يتوقف نجاحها على آليات التطبيق.

7 /الهوامش :

¹ -The African Peer Review Mechanism <https://au.int/ar/node/34876>

تاريخ الاطلاع: 2023-10-25

¹ سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء، مذكرة ماجستير (كلية الحقوق)، جامعة الجزائر، 2007

¹ عراقي الشربيني، "نبياد واستراتيجية التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة لتنمية أفريقيا (نبياد)، في مصطفى كامل السيد (محرر) (القاهرة: مركز البحوث ودراسات الدول النامية، 2003)، ص.75.

¹ المرجع نفسه، ص.76

¹ Mustapha kamel Alsyyid, NEPAD : QUESTIONS OF Ownership, South African Journal of international Affairs, vol.11, issue1, Summer Autumn 2004, p.121

¹ مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ط.1. 2005)، ص.65.

¹ Elodie Escusa, Le Mécanisme Africain D'Evaluation par les Pairs, Un dispositif innovant en quete d'efficacité et de crédibilité, Analyse et Evaluation de la Gouvernance, Chronique de la Gouvernance 2009-2010, p 212.

¹ Op.cit.p.122

¹ Thandika Mkandawire and Chales Soludo, « Introduction : towards the broadening policy dialogue for Africa », African voices on Structural Adjustment, Codesria & international Development Research centre, 1999, p.28

¹ حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في أفريقيا: رؤية من الشمال الأفريقي (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2004)، ص. 35.

¹ Cheeseman, N, Democracy in Africa: Successes, failures, and the struggle for political reform (Cambridge: Cambridge university press, 2015), p.142.

¹ Ali Mazrui, Developement Strategies in Africa : Current Economic, Socio-Political and Institutional trends and issues, (London : Greenwood Press, 1996), pp.89-90.

¹ Mangu A M, Challenges to Constitutionalism and Democratic Consolidation in Africa , Politeia, African Journals, n° 24, (Jan 2005), p.31

¹ Maria Nzomo, crises of Governance in asia and Africa (England : Ashgate, 2001), p.154.

¹ حلمي شعراوي، أفريقيا في نهاية قرن (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2001)، ص. 37.

¹ Goran Hyden, Sovereignty, Responsibility and Accountability : Challenges at the Level in Africa, in Francis Deng and Terrane Lyons (eds), African Reckoning a quest for good Governance, (Washington :Brooking press, 2000), pp.37-45.

¹حمدي عبد الرحمن حسن، "قراءات إفريقية"، معضلة الإصلاح السياسي والقدوم الثالث لإفريقيا، م13، ع.44 (أبريل 2020م)، ص.31.

8/ قائمة المراجع :

11/المراجع باللغة العربية

1. حلمي شعراوي، أفريقيا في نهاية قرن (القاهرة:مركز البحوث العربية،2001)
2. حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في في أفريقيا: رؤية من الشمال الأفريقي (القاهرة:مركز البحوث العربية،2004)،
3. حمدي عبد الرحمن حسن، "قراءات إفريقية"، معضلة الإصلاح السياسي والقدوم الثالث لإفريقيا، م13، ع.44 (أبريل 2020م)
4. سليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الأفريقية للتقييم من قبل النظراء ، مذكرة ماجستير (كلية الحقوق)، جامعة الجزائر، 2007
5. عراقي الشربيني، "نبياد واستراتيجية التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة لتنمية أفريقيا (نبياد)، في مصطفى كامل السيد (محرر) (القاهرة: مركز البحوث ودراسات الدول النامية،2003)
6. مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النبياد (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ط.1. 2005)

12/المراجع باللغة الأجنبية

1. Ali Mazrui ,Development Strategies in Africa : Current Economic,Socio-Political and Institutional trends and issues,(London :Greenwood Press,1996)
2. Cheeseman, N,Democracy in Africa: Successes, failures, and the struggle for political reform (Cambridge:Cambridgeuniversity press,2015)
3. Elodie Escusa, Le Mécanisme Africain D’Evaluation par les Pairs, Un dispositif innovant en quete d’efficacité et de crédibilité, Analyse et Evaluation de la Gouvernance, Chronique de la Gouvernance 2009-2010
4. Goran Hyden, Sovereignty,Responsibility and Accountability :Challenges at the Level in Africa,in Francis Deng and Terrane Lyons (eds),African Reckoning a quest for good Governance, (Washington :Brooking press,2000),
5. Mangu A M, Challenges to Constitutionalism and Democratic Consolidation in Africa ,Politeia,African Journals,n° 24, (Jan 2005),
6. Mustapha kamel Alsyyid,NEPAD : QUESTIONS OF Ownership ,South African Journal of international Affairs,vol.11,issue1,Summer Autumn 2004,p.121
7. Thandika Mkandawire and Chales Soludo, « Introducion : towards the broadening policy dialogue for Africa »,African voices on Structural Adjustement, Codesria & international Developement Research centre,1999
8. -The African Peer Review Mechanism <https://au.int/ar/node/34876>
تاريخ الاطلاع: 2023-10-25